جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة	
عنوان المداخلة	المقاييس الدولية المعمول بها من طرف المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة
الإسم واللقب	محمد أمين عباس
المؤهل العلمي	السنة الخامسة دكتوراه
الوظيفة	أستاذ
التخصص	/
المؤسسة	جامعة الجزائر 01
ملاحظات	/

المقاييس الدولية المعمول بها من طرف المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة

الملخص:

عرفت المؤسسات الاقتصادية إقبالا كبيرا على إدماج التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها التسييرية حيث أصبحت تهتم بهذا المفهوم وبتطبيقه، ولقد زاد الاهتمام التنمية المستدامة من طرف هذه المؤسسات بشكل مكثف وكبير ورافقت ظهور مفهوم التنمية المستدامة مفاهيم ومعايير جديدة وأصبحت واقعا لا يمكن عزله عن الواقع الاقتصادي، وتعتبر المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة والوطنية أو الأجنبية من بين الوسائل التي تعتمد عليها الدولة محليا لتحقيق التنمية الوطنية، ومن أجل التوفيق بين تحقيق التنمية وحماية للبيئة وتكريسا لمبدأ التنمية المستدامة قامت الهيئات والمنظمات الدولية باستحداث مقاييس ومواصفات دولية تشمل مجالات محددة تعمل المؤسسات الاقتصادية على التقيد بها واحترامها وتطبيقها كمقاييس الإيزو 9000، وذلك من أجل التنسيق فيما بين الدول وفق معايير موحدة، وسيتم التركيز في هذه المداخلة على دراسة بعض هذه المقاييس والوقوف على مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الوطنية بها.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة :

يعتبر موضوع تحقيق التنمية المستدامة من بين المواضيع التي نالت اهتمام المجتمع الدولي عقب مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 والذي سمي بقمة الأرض ونتج عنه 27 مبدأ تناولت أغلب ماء جاء فيها مبدأ تحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى خطة عمل القرن 21، وتدعم هذا المؤتمر بآخر سنة 2002 بجوهانزبورغ وحينها لم يعد موضوع تحقيق التنمية المستدامة مجرد ظاهرة جديدة بل أصبح من بين المواضيع التي تفرض نفسها في جميع الأوساط سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وبدأت المؤسسات الاقتصادية تعرف إقبالا كبيرا وإيجابيا على إدماج التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها التسييرية حيث أصبحت تهتم بهذا المفهوم وأصبحت معنية به وبتطبيقه.

ولقد زاد الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف هذه المؤسسات بشكل مكلف وكبير ورافقت ظهور مفهوم التنمية المستدامة مفاهيم جديدة وأصبحت واقعا لا يمكن تجنبه ولا يمكن عزله عن الواقع الاقتصادي ولعل أهم حوكمة الشركات والمسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية والاستثمارات المسؤولة اجتماعيا وغيرها وبذلك أصبحت التنمية المستدامة وما رافقها من مفاهيم تحديات جديدة مطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية ولقد وصل المسيرين إلى قناعة أنه بواسطة الاهتمام بالتنمية المستدامة يكون بتقوية دورهم المسؤول في المجتمع الذي نعيش فيه وبذلك يمكن ضمان بقاء المؤسسات.

ولضمان بقاء المؤسسات وتقيدها بإستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة قامت بعض المنظمات والهيئات الدولية باستحداث مواصفات ومقاييس يتعين على هذه المؤسسات التقيد والالتزام بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتختلف هذه المعايير من هيئة إلى أخرى في الصيغة لكنها تشترك في الأهداف وهو تحقيق التنمية المستدامة، وانطلاقا مما سبق سنتعرض في هذه المداخلة لأهم المقاييس الدولية المعمول بها من طرف المؤسسات الاقتصادية وعليه نطرح الإشكالية التالية : ما هي المعايير والمواصفات الدولية التي يتعين على المؤسسات الاقتصادية التقيد بها لتحقيق التنمية المستدامة؟

وسيتم معالجة هذه الإشكالية وفق الخطة التالية:

المحور الأول: مواصفات القياسية للأيزو 9000

المحور الثاني: المواصفة القياسية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات إيزو 26000

المحور الثالث: مواصفات التقييس الصادرة عن المنظمات الدولية

المحور الأول: مواصفات القياسية للأيزو

أنشئت المنظمة الدولية للتقييس الأيزو سنة 1946 ودخلت حيز التنفيذ عام 1974 وهي عبارة عن اتحاد دولي لهيئات والمواصفات الوطنية ومنظمة غير ربحية، يقع مقرها في جنيف، وتضم أكثر من 157 هيئة تقييس وطنية، وأصدرت هذه المنظمة العديد من المواصفات منها ما هو متعلق بالإدارة ومنها ما يتعلق بالمنتجات والخدمات.

تعتبر مواصفات الأيزو 9000 وتتعلق بأنظمة إدارة الجودة والتي تسعى إلى تحقيق أعلى مستويات الاشباع للزبائن ، والأيزو 14000 تتعلق بأنظمة إدارة البيئة وهي تسعى إلى احترام المؤسسة للبيئة الطبيعية والمجتمع المحلي، أما الأيزو 22000 فهو خاص بتوفير شروط النظافة والصحة للمنتجات الغذائية وهي تسعى إلى وضع نظام للإدارة هدفه حماية المستهلك وتعتبر هذه المواصفات من بين أهم المواصفات الدولية المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة. وعليه سيتم التطرق في هذا المحور إل هذه المواصفات بجزء من التفصيل والتحليل.

أولا: المواصفات القياسية أيزو 9001 لنظام إدارة الجودة

تهدف المواصفات القياسية أيزو 9001 إلى وضع إدارة الجودة داخل المنظمات الهدف منه هو تحسين أسلوب الإدارة من أجل تحقيق جودة ذات مستوى عال تستطيع بموجبه المؤسسات والإدارات تنظيم عملياتها وإدارة مواردها من أجل تحقيق الجودة وتحسينها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها دعما لإرضاء العملاء وتشجيع على المنافسة بين المؤسسات[1].

تم صدور هذه المواصفات سنة 1987 ثم تمت المراجعة الأولى سنة 1994 وتمت مراجعتها مرة أخرى سنة 2000 وأخيرا تم مراجعتها سنة 2008 وآخر مراجعة لها كانت سنة 2015، حيث أنه في سنة 1947 تأسست الإيزو ومهمتها وضع مجموعة من المعايير الخاصة بنظام الجودة والتي يمكن أن تطبق في أي منظمة كانت وفي جميع قطاعات النشاط، كما أنّ مهمة هذه المنظمة لا تتوقف على هذا فقط، وإنما تقوم أيضا بمتابعة ومراقبة عملية تطبيق هذه المعايير في المنظمة. وتتم هذه العملية بوجود عنصر ثالث حيث أنّ المنظمة الدولية للمعايير تنشط بوجود مجموعة من المنظمات الوطنية للمعايير والتي تعتبر الوسيط بين المنظمات وبين منظمة الإيزو، وفي الجزائر يوجد المعهد الجزائري للمعايير institu Algérienne de normalisation.

وتعتبر شهادة الإيز 9000 كمعيار رئيسي أصبحت مسألة برنامج لأي إجراء تصنيعي دوليا، ثم ترك الزمن وحدثت العديد من التغيرات لمفهوم الجودة.

فمثلما تزايدة المعايير والتوقعات لدى العملاء تغيرت مفاهيم الصناعة من مجرد شهادة الإيزو أو مصطلح للجودة إلى التركيز على تحقيق تميز حقيقي ومتواصل من خلال تغيير شامل للجوهر، فالجودة لا يمكن أن تدار فقط من خلال قسم الجودة، بل يجب أن تصبح طريقا للحياة، فهدف إحراز وتحقيق التميز يجب أن يكون قائدا للمنظمة لتكون الأفضل في الصف[2].

ولقد تم طرح المواصفة القياسية أيزو 9001 بغرض إعطاء ميزة تنافسية للمؤسسات التي تضع الجودة ضمن اهتماماتها الإدارية، وتجعل من إشباع رغبات الزبون أحد مقومات النجاح والبقاء والتميز، ونظام إدارة الجودة المطابق للمواصفة القياسية أيزو 9001 هو نظام يتكون من سياسات الشركة وإجراءاتها وخططها ومصادرها وعملياتها وتدرج السلطة فيها، وذلك بهدف الوصول إلى جودة المنتجات أو الخدمات التي تلبي احتياجات الزبائن وأهداف المؤسسة[3]، ويشمل هذا النظام كلا من العمليات الشراء والبيع واختيار المواد والإفراد والتصاميم وتخطيط التصنيع والانتاج والفحص والاختبار والتعبئة والتغليف وحفظ المواد والتوزيع والتركيب والتشغيل والصيانة والرقابة على الجودة ما بعد البيع والمحافظة على البيئة.

وتكمن أهمية بناء أنظمة إدارة الجودة وفق المعيار ايزو 9001 في :

- تعزيز العلاقات الإنسانية بين جميع العاملين.
- اتخاذ القرارات المرتكزة على الحقائق وليس طبقا للافتراضات والتكهنات الشخصية
- تعزيز العمل الجماعي وترسيخ ثقافة العمل بروح الفريق والمشاركة الفعالة.
- رفع من مهارات العاملين وقدرتهم
- تقوية الولاء للعمل والمؤسسة
- التحسين المستمر لجودة الأداء
- تلبية احتياجات الزبائن الداخليين والخارجيين
- تطوير مقاييس جودة الأداء ومؤشرات التطوير والتحسين المستمر
- تقليل إجراءات العمل الروتينية واختصارها من حيث الوقت والتكلفة
- تحسين وتطوير مستمر في كافة العمليات الفنية والإدراية.

- التعلم من الأخطاء والحد من تكرارها بطريقة علمية

وتتجلى أهم فوائد أنظمة الجودة تبعا للإيزو 9001 فيما يلي:

- تحسين صورة المؤسسة في بيئة الاعمال.
- تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة، والمساهمة في زيادة تنصيبها السوقي
- زيادة المبيعات ومن ثم الأرباح الاحتمالية وبالتالي تخفيض التكاليف
- التصميم الجيد للمنتجات وضمان جودة التنفيذ
- التحسين المستمر في العمليات
- الاستخدام الامثل لمختلف موارد المؤسسة
- رفع الروح المعنوية للعاملين وتشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المؤسسة .
- مقابلة احتياجات السوق الأجنبية وكسب رضا الزبائن واستمرار في التعامل مع المؤسسة[4].

ثانيا: المواصفات القياسية للإدارة البيئية الأيزو 14000

يعتبر موضوع تحقيق التنمية المستدامة من بين الأولويات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، وعليه يتوجب على المؤسسات الاقتصادية الاعتماد على نظم ومقاييس الإدارة البيئية التي تهدف على تحسين الأداء البيئي طبقا للسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية وخاصة المنظومة العالمية للمواصفات القياسية الأيزو رقم 14000.

تعتبر المواصفات الإيزو رقم 14001 من بين المواصفات التي تسعى وتهدف إلى الحفاظ على البيئة، فهي تتيح للمنظمات والهيئات على مستوى العالم اتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليها، وبالتالي فهي تكفل حماية للبيئة من التلوث وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة أي تحقيق التنمية دون الاضرار بالبيئة[5].

هذه المواصفة توفر الآلية التي يتم من خلالها متابعة وتطوير الأداء البيئي، فأكثر النظم انتشارا للإدارة البيئية حيث تتوافق بنود المواصفة مع العناصر الأساسية اللازمة لنظام الإدارة الفعالة، وتعتبر اتفاقية الجات واتفاقية ريو دي جانيرو عام 1992 المحرك الرئيسي لصدور المواصفة الدولية أيزو 14001 عام 1996 والتي بنيت على أساس المواصفات البيئية البريطانية bs7750 والمواصفة رقم nsf110 في الولايات المتحدة الأمريكية والمواصفة emas في الاتحاد الاروبي والتي تلتها المواصفات القياسية العالمية الجديدة iso 14000 والتي تشكل توحيدا لكل المواصفات السابقة هذا من أجل تطبيق نظام الإدارة البيئية بشكل جيد ومقبول لدى

الجميع الأمر الذي جعل المنظمة العالمية للتقييس تحدد العديد من الأدوات التي يمكن استخدامها ضمن هذا المجال[6].

وتعرف هذه المواصفة متطلبات الإدارة البيئية لتمكين المؤسسة من صياغة سياسة وأهداف تأخذ في الاعتبار المتطلبات التشريعية والنواحي البيئية الهامة، وذلك بهدف تقيق مزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة مع إيجاد توازن مع احتياجات البيئة.

أما عن مجالات تطبيق هذه المواصفة فهي تخص أي منظمة ترغب في :

- تطبيق والمحافظة وتحسين نظام إدارة البيئة
- التأكد من مطابقة نظامها للسياسة البيئية التي وضعتها
- إظهار هذا التطابق للآخرين
- التسجيل للحصول على شهادة المطابقة للمواصفة العالمية للبيئة من منظمة خارجية.

تم إصدار أول مواصفات لإدارة البيئة من قبل الإيزو في سبتمبر عام 1966 عندما ظهرت المواصفة رقم iso 14001 تم اعتمادها دوليا، وبناءا عليها تمنح شهادة الأيزو iso 14001 هذا وقد تم تحديث هذا الاصدار عام 2004 وهي .iso 14001 2004

ويعطي نظام الإيزو 14001 وضعا تنافسيا للشركات المصدرة والهدف الأساسي من سلسلة إيزو 14000 وهو تشجيع تبني إدارة بيئية أكثر فعالية وكفاءة ومرونة في هذه المؤسسات بحيث تصبح جزءا من نظامها[7].

كما تمثل سلسلة الإيزو 14000 للشركات في الدول النامية فرصة لنقل التكنولوجيا ومصدرا لتقديم الارشاد لإدخال وتبني نظام إدارة بيئية يعتمد على أفضل الممارسات العالمية، نورد فيما يلي المقاييس الأساسية التوجيهية لكافة الشركات حول التأسيس والصيانة والتدقيق والتحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية للشركة[8].

يرتبط مفهوم الإدارة البيئية بنشوء المواصفة iso 14000 حيث شكلت المنظمة العالمية في أوت 1991 مجموعة استشارية قادرة على وضع إطار عام للإدارة البيئية مماثل لمقاييس إدارة الجودة iso 9000 حيث أثمرت نتائج أعمال المجموعة تشكيل اللجنة الفنية 207 المتخصصة بتطوير المواصفات iso 14000 والتي

عرفت بدورها نظام الادارة البيئية على أنه: " جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، نشاطات التخطيط والمسؤوليات، والاجراءات والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ المراجعة والمحافظة على البيانات البيئية[9].

وعرف تقرير الأمم المتحدة حول البرامج البيئية أن مفهوم الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة " يقوم أساسا على وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمؤسسة الصناعية، على أن تشمل المراحل الانتاجية كافة، انطلاقا من الحصول على المواد الأولية ووصولا إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به وتقوم أيضا على تنفيذ أكفأ الإجراءات الرقابية، مع الأخذ بالحسبان جانب التكاليف والأثر البيئي لهذه الإجراءات أيضا، إضافة إلى كيفية استخدام الموارد ولا بد من توضيح الأدوات والطرق المتبعة لمنع التلوث والاستخدام الرشيد للموارد"[10].

وعرفت أيضا بأنها عبارة عن هيكل المؤسسة ومسؤولياتها، سياستها وممارستها وإجراءاتها وعملياتها وموارادها المستخدمة في حماية البيئة ووضع أهداف البرامج البيئية، وتطوير برنامج الأداء البيئي، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى اهتمام المؤسسة بالإدارة البيئية هي :

- التشريعات والقوانين الصادرة حول حماية البيئة، ومن بين التشريعات التي أصدرها المشرع في هذا الصدد القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة
- الضغط الاجتماعي
- البحث عن سمعة جيدة في سوق يزداد فيه الوعي بأهمية حماية البيئة
- الضرورات التي تفرضها المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية
- متطلبات سوق التصدير

وعليه يمكن تصنيف سلسلة الإيزو 14000 إلى مواصفات تقييم المؤسسة الصناعية ومواصفات تقييم المنتج والعملية الصناعية.[11]

والمواصفات الخاصة بالمؤسسات الصناعية في مجال حماية البيئة هي كالتالي:

- نظام الإدارة البيئية الإيزو 14001 والإيزو 14004.
- المراجعات البيئية الإيزو 14010-14015 والإيزو 19011

- وتقييم الأداء البيئي إيزو 14031 -14036

بينما يطلق على عملية تقييم المنتج والعملية الصناعية:

- علامة التوافق البيئي (إيزو 14020-14025).
- تقييم دورة حياة المنتج الإيزو 14040 -14047
- النواحي البيئية في المواصفات القياسية للمنتج 14068.

وتعتبر المواصفة رقم 14001 المواصفة الوحيدة في عائلة الإيزو أما الباقي فهي لأغراض منح الشهادة أو التسجيل، أما باقي مواصفات الأيزو فهي لأغراض الإرشادية فقط، ولا يقصد استخدام الأيزو 14004 كمواصفة قياسية لنظام الإدارة البيئية، ولكنها تقدم التوجيه فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ الإيزو 14001 وطرق تنسيقها مع المنظمة الإدارية البيئية الأخرى المشابهة[12].

وتشترط مواصفة الإيزو رقم 14001 على المؤسسات الاقتصادية ما يلي:

- خفض وقت الاعطال الناتجة عن الاصابات والحوادث وبالتالي زيادة في مستوى الانتاجية.
- خفض استهلاك الطاقة أثناء العمليات الانتاجية وغيرها.
- خفض تكاليف تخزين المواد وتداولها ونقلها.
- منع أو تقليل تكلفة الانشطة المتعلقة بتفريغ أو تداول أو نقل أو التخلص من النفايات
- تطبيق متطلبات إدارة الصحة والسلامة المهنية في المنظمة على طبيعة النشاطات ودرجة تعقيد المخاطر في نشاطات المنظمة.
- الحفاظ على الصحة والسلامة العامة أكثر من تركيزها على صحة وسلامة المنتج.

والهدف من الحصول على شهادة الإيزو 14001 تكمن فيما يلي:

- اكتساب تقدير واعتراف الجهات العالمية مما يزيد من قدرة الشركة على تحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج وخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة.
- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية
- تقليل الفاقد والد من التلوث
- التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية

- التحسين المستمر
- تحسين قنوات الاتصال بين الشركة والجهات الحكومية المتخصصة
- تحسين صورة الشركة وأدائها البيئي

المحور الثاني: المواصفة القياسية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات إيزو 26000

تعد مواصفة الإيزو رقم 26000 مبادرة تهدف إلى توفير الارشاد والتوجيه حول المسؤولية وقد صدرت بشكل رسمي شهر ديسمبر من سنة 2008، إلا أنه تم تأجيل تطبيقها إلى غاية شهر سبتمبر سنة 2010.

ولقد تم إعداد هذه المواصفة من خلال استخدام أراء العديد من الأطراف المعنية بالإضافة إلى خبراء من أكثر من 80 دولة و 40 هيئة إقليمية منخرطة في أوجه مختلفة من المسؤولية المجتمعية ومثل هؤلاء الخبراء 6 مجموعات مختلفة من الأطراف المعنية وهم المستهلكون والحكومة وقطاعات الصناعة والعمال والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الخدمات والدعم والبحث، بالإضافة إلى ذلك تم عمل نص خاص لتحقيق التوازن بين الدول النامية والمتقدمة بالإضافة إلى التوازن بين الجنسين أثناء تقسيم المجموعات.

إن أهم ما يميز مواصفة الأيزو 26000 هو أنها مواصفة إرشادية في المسؤولية المجتمعية تقوم بالتزويد بالإرشادات ولا يوجد نية لأن تكون طرف ثالث لمنح الشهادات وهي بذلك ليست مواصفة من مواصفات نظم الإدارة[13] وتقوم هذه المواصفة على المبادئ التالية:

-مبدأ القابلية للمساءلة.

-مبدأ الشفافية

-مبدأ السلوك الاخلاقي

-احترام مصالح الأطراف المعنية

-احترام سلطة القانون

-مبدأ احترام الأعراف الدولية للسلوك

- مبدأ احترام حقوق الإنسان [14].

المحور الثالث: مواصفات التقييس الصادرة عن المنظمات الدولية

قامت هيئت ومنظمات دولية بإصدار مواصفات التقييس كمواصفات الإيزو، ومن بين هذه المواصفات يوجد نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ohas 18001 ومعيار المساءلة الاجتماعية sa8000 وعليه سيتم التطرق لهذين المعيارين بجزء من التفصيل والتحليل.

أولا: نظام الصحة والسلامة المهنية ohsas 18001

إن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ohsas 18001 هو نظام يحدد المتطلبات التي يجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية لتمكين الجهات المطبقة لذلك النظام من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها.

ولقد تم تطوير هذا المعيار الدولي والمتفق عليه بنظام ادارة الصحة والسلامة المهنية سنة 1999 وكان يسمى ohsas وعندما تم إدخاله ضمن المعايير البريطانية أصبح يسمى بالمواصفة ohsas 18001.

ويهدف هذا المعيار إلى وضع نظام للصحة والسلامة من شأنه أن:

- يقلل إلى أقصى حد ممكن المخاطر على العمال وعلى الأطراف الأخرى المعنية التي تكون عرضة إلى أخطار قد تؤثر على صحتهم وسلامتهم في العمل بفعل النشاط الذي تمارسه المؤسسة.
- التحسين المستمر لهذا النظام.
- إثبات أن هذا النظام قابل للحصول على شهادة مطابقة للمعيار الذي وضع على أساسه ويكون ذلك بعمليات التقويم الذاتي.

ثانيا: معيار المساءلة الاجتماعية

المعيار sa8000 والذي يدعى أيضا بنظام المساءلة الاجتماعية فهو "مواصفات دولية تعمل على تطوير وتطبيق الممارسات الاجتماعية السلمية داخل بيئة العمل لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[15].

ومن بين البنود الرئيسية التي تتضمنها وثيقة sa 8000 والخاصة بالشروط والمتطلبات المعيارية القياسية للمساءلة الاجتماعية تشمل ما يلي:

-منع تشغيل الأطفال في الأعمال الشاقة.

- عدم ممارسة العمالة القسرية بأي صورة من الصور

- تهيئة مناخ أو بيئة عمل تتوفر فيها الشروط الصحية الإنسانية وكل مستلزمات السلامة والأمان.

- كفالة حقوق العاملين بالانتساب للنقابات العمالية والاتحادات المهنية

-ضمان العدالة في التعامل بين جميع العاملين.

- مراجعة وتدقيق الضوابط التأديبية وعدم السماح بتوجيه عقوبة جسدية أو نفسية أو لفظية للعامل حيث يجب أن تتبع القواعد والإجراءات القانونية بدون تطرف.

-الالتزام بالفترات الزمنية للعمل حيث لا تتجاوز 48 ساعة عمل أسبوعيا وبحد أقصى 60 ساعة عمل أسبوعيا.

- الأجور والمكافآت أو التعويضات المدفوعة للعاملين يجب أن تكون وفق القوانين واللوائح المنظمة لهذا الأمر وأن الشركات يجب أن تلتزم بها مع مراعاة أن تكون الأجور المدفوعة كافية لسد الاحتياجات الأساسية للعامل مع عدم السماح باقتطاع جزء من الأجور كعقوبة[16].

خاتمة:

يستنتج من خلال ما تقدم أنّه يوجد العديد من المواصفات ومعايير القياسة التي قامت الهيئات والمنظمات الدولية باستحداثها من أجل تحقيق التنمية المستدامة من جهة ومن جهة أخرى أن تكون جميع المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها وظائفها ونشاطاتها خاضعة لنفس المقاييس، ومن بين هذه المقاييس التي تناولناها في هذه المداخلة هي مواصفات الإيزو 9000 والمتعلقة بأنظمة إدارة الجودة والإيزو رقم 14000 المتعلقة بأنظمة إدارة البيئة والتي تهدف إلى إخضاع المؤسسات إلى احترام البيئة والطبيعة.

وتناولنا أيضا مواصفات الإيزو رقم 26000 المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وهي تهدف إلى توفير الإرشاد والتوجيه حول المسؤولية وتشمل عدة مبادئ كمبدأ قابلية للمساءلة ومبدأ الشفافية ومبدأ السلطات الأخلاقي وغيرها من المبادئ التي يتعين على المؤسسات احترامها والخضوع لها .

ومن بين المعايير التي تم تناولها في هذه المداخلة مواصفات إدارة الصحة والسلامة المهنية OHAS 8000ومعيار المساءلة الاجتماعية SA 8000 وتهدف المواصفة الأولى لتحقيق إدارة الصحة والسلامة المهنية لتمكين الجهات المطبقة لهذا النظام ومن التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية، أما الثانية فهي مواصفات دولية تعمل على تطوير وتطبيق الممارسات الاجتماعية السلمية داخل بيئة العمل للتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ولضمان تطبيق مواصفات الإيزو وغيرها من المواصفات الأخرى على مستوى المؤسسات الاقتصادية الوطنية سواء كانت عامة وخاصة والتي من تعمل على تحقيق التنمية المستدامة نقترح التوصيات التالية:

–تكوين إطارات وموارد بشرية مؤهلة قادرة على تطبيق والتحكم داخل المؤسسات الاقتصادية بأنظمة الإيزو وغيرها من المواصفات الدولية.

– ضرورة استنجاد المؤسسات الاقتصادية الوطنية بخبرة وتجربة الإطارات البشرية في الخارج وخاصة الأدمغة المهجرة وذلك نظرا لما لها من مؤهلات تقنية علمية وعملية.

– تشديد المشرع في العقوبات على الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي لا تلتزم بالمواصفات والمقاييس الدولية المعمول بها.

–ضرورة إنشاء شرطة خاصة تعمل على معاينة ومتابعة المؤسسات الاقتصادية التي لا تحترم المواصفات والمقاييس المعمول بها.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] – العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية، 2010-2011 ص99.

[2] – صالح الرشيد، التميز في الأداء، ماهيته وكيف يمكن تحقيقه في منظمات الأعمال، مجلة آفاق اقتصادية، الامارات العربية المتحدة، المجلد 29، العدد 116، 2009، ص128.

[3] – محمد عبد العال النعيمي، إدارة الجودة المعاصرة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص43.

[4] Bernard froman, du manuel qualité au manuel de management , l'outil stratégique, edition afnor, paris, France, 2001, p 13.

[5] – العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 102.

[6] العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص102 نقلا عن: محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن2002، ص213.

[7] – العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص274.

[8] – المرجع نفسه.

[9] – العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص190.

[10] – united nations, technical, the environment management in the pulp and paper industry, undp, n° 34, paris, 1996, p177.

[11] – العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص104.

[12] المرجع نفسه، ص 105.

[13] – العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص113.

[14] للمزيد من التفصيل حول هذه المبادئ انظر في ذلك العايب عبد الرحمان المرجع السابق، ص117-118.

[15] Mohamed ennaceur, les nouvelles voies de l'audit sociale, université d'été de l'institut de l'audit social, toulouse, France, 29-30 aout 2001, p 2.

[16] – العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص113.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر